

Distr.: General
14 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١١٥ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب ١٤ عضواً في

مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمانة
العامة من البعثة الدائمة لناميبيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية ناميبيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمانة العامة وتتشرف، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، بإبلاغ الأمانة العامة أن حكومة ناميبيا قد قدمت ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، المقرر إجراء انتخاباتها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وقد أيد الاتحاد الأفريقي ترشح ناميبيا، وذلك في مؤتمر القمة الذي عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في أديس أبابا.

وتتشرف البعثة الدائمة لناميبيا بأن ترفق طيه بالالتزامات والتعهدات الطوعية التي ستقيد بها في أثناء فترة عضويتها فيما يختص بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، وإعمال تلك الحقوق والحريات إعمالاً تاماً، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لناميبيا، مع الامتنان، تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، في إطار البند ١١٥ (ج) من جدول الأعمال.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى
الأمانة العامة من البعثة الدائمة لناميبيا لدى الأمم المتحدة

ترشح ناميبيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان، الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

التعهدات والالتزامات الطوعية عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

مقدمة

١ - إن شعب ناميبيا قد عانى من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على مدار قرابة ١٠٠ عام في ظل الاستعمار وحكم الفصل العنصري. فقد عمل نظام الفصل العنصري، الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية، على الفصل بين أفراد شعب ناميبيا في كل مجال من مجالات الحياة حسب قبائلهم ولون جلدتهم. وتأسس التمييز على التقسيمات العرقية والقبلية، وكذلك على الفروق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وعلى إثر ذلك، حُرم غالبية أفراد الشعب من حقوقهم، واضطرت طريقتهم التقليدية في الحياة على مدار العديد من السنوات. ورغم ذلك التاريخ المؤلم من الانتهاكات لحقوق الإنسان، احتضن شعب ناميبيا سياسة المصالحة الوطنية، وأودع في الدستور، يوم استقلاله في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠، شرعة الحقوق، التي تضمن للأفراد الحريات والتكافؤ والعدالة، استنادا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢ - وقد جاء دستور جمهورية ناميبيا نتاج حوض نضال من أجل السيادة وحقوق الإنسان، ولذلك فهو يكفل حماية التكافؤ والكرامة الأصيلة للجميع، ويضمن حرية تكوين الجمعيات، وحرية التكلم والتعبير إلى جانب حريات أخرى. وبعد مرور ٢٣ عاما على الاستقلال، تواصل ناميبيا العمل على تعزيز حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الداخلي والدولي. ولذا قررت ناميبيا الإعلان عن ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

٣ - وقد أيدت ناميبيا إنشاء مجلس حقوق الإنسان في المداورات التي دارت في الجمعية العامة، مستندة في ذلك إلى أنه هيئة ستعمل ليس فحسب على مناصرة وصون حقوق الإنسان بقوة، ولكن أيضا ستكون بمثابة ممثل عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وحيث إن تلك هي المرة الأولى التي تسعى فيها ناميبيا إلى الخدمة داخل المجلس، فإنها تأخذ على عاتقها المشاركة بنشاط في أعمال المجلس بغية تقديم إسهامات ذات مغزى في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في شتى أرجاء العالم.

٤ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تعلن ناميبيا تعهداتها والتزاماتها الطوعية حسب المبين أدناه:

التعهدات والالتزامات الطوعية

العمل على تقوية مجلس حقوق الإنسان وضمان فعاليته، وترسيخ تعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٥ - تلتزم ناميبيا بتقوية مجلس حقوق الإنسان وضمان فعاليته في خضم المساعي الدولية المبذولة صوب تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وستسعى ناميبيا، لدى انتخابها، إلى أن يتخذ المجلس إجراءات واضحة وقوية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومساندتها لصالح الجميع. وستعمل ناميبيا مع الدول الأعضاء الأخرى على تهيئة بيئة في المجلس تكون إيجابية ومثمرة بقدر أكبر، يتسنى فيها للبلدان التشارك في أفضل التجارب والتعلم من بعضها بعضا. وستعمل ناميبيا على تيسير إجراء حوار فيما بين الدول الأعضاء يتسم بالانفتاح والشفافية، بناء على الأهداف والأولويات المشتركة بغية إحراز تقدم له مغزاه.

٦ - وإدراكا بأن عملية الاستعراض الدوري الشامل قد فتحت مجالا مهما أمام الحوار بصدد الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، وأن بوسعها تحقيق أثر ملموس على أرض الواقع، ستواصل ناميبيا المشاركة بفعالية في آلية الاستعراض والعمل على ضمان أن يتركز كل استعراض على تحسين حالة حقوق الإنسان في الدولة المعنية.

٧ - وسوف تواصل ناميبيا تشاركها الراسخ في أعمال اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة، بوصفها الهيئة الوحيدة لدى الأمم المتحدة التي تضم عضوية عالميا يقع على عاتقها مسؤولية معالجة مسائل حقوق الإنسان، بغية النهوض بأعمال المجلس.

٨ - وستعمل ناميبيا على دعم الاستقلالية في أعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحصولها على الموارد الملائمة، بما يشمل الترويج لإدماج حقوق الإنسان في صلب شتى أعمال منظومة الأمم المتحدة.

٩ - وستواصل ناميبيا دعمها للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني كي يضطلعوا بدور له قيمته في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على صعيد الدول والمجتمع الدولي.

النهوض بحقوق الإنسان العالمية

١٠ - الاستثمار في التنمية هو استثمار في حقوق الإنسان: تقرر ناميبيا بأن التمتع بجميع حقوق الإنسان-المدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية- عنصر ضروري من عناصر التنمية. وبالمثل، تمثل التنمية عنصرا لا غني عنه في إتاحة التمتع بتلك الحقوق تمتعا تاما.

(أ) الحق في الغذاء

١١ - حددت ناميبيا مكافحة الفقر والجوع كأولوية من أولويات برنامجها الإنمائي، وهو ما يدخل في صميم سياستها الخارجية. وتواصل ناميبيا مساندة الإجراءات الدولية الرامية إلى مكافحة سوء التغذية في أثناء النفاس ولدى الرضع.

(ب) الحق في التعليم

١٢ - تقرر ناميبيا بالحق في التعليم بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان. ويجري إنفاق قدر كبير من الميزانية الوطنية على توفير التعليم. وتستند سياسة الدولة في التعليم على فرضية أنه ينبغي أن يتوافر أمام جميع الأطفال سبل الحصول على التعليم الابتدائي بالجان. وتلتزم ناميبيا بدعم الجهود الدولية المبذولة صوب تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتوفير التعليم للجميع.

(ج) الحق في التمتع بالصحة

١٣ - رتبته حكومة ناميبيا أولويات توفير الخدمات الصحية والاجتماعية أمام جميع مواطني ناميبيا بكفالة تكافؤ الجميع في إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وكذلك توفير خدمات خاصة لصالح أشد الفئات ضعفا، من قبيل الفقراء في المناطق الريفية والنساء والأطفال وكبار السن. وتلتزم ناميبيا بالجهود الدولية المبذولة صوب مكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، وستواصل دعم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والدولي بهدف مكافحة الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

(د) مكافحة التمييز والعنف الجنساني

١٤ - تتعهد ناميبيا بأن تضطلع بدور تام في الجهود المبذولة صوب مكافحة جميع أشكال التمييز وتشجيع المساواة بين الجنسين.

١٥ - وقد حققت ناميبيا سجلا حافلا في مجال التصدي للتباين بين الجنسين. وفي الداخل يساند القانون المساواة بين الجنسين مساندة تامة، حيث تحقق تحسن بارز في تمثيل المرأة في

الشؤون السياسية والحكومة والقطاع الخاص. ودُشنت رسمياً السياسة الجنسانية الوطنية عام ١٩٩٧، واعتمدها البرلمان عام ١٩٩٩ بوصفها صكاً قانونياً يرمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

١٦ - وتطبق قوات الدفاع الناميبية سياسة بخصوص حقوق الإنسان والكرامة في أماكن العمل تستهدف تهيئة الوعي بدور قوات الدفاع والتزاماتها فيما يختص بالعنف الجنساني وحقوق الإنسان. وتعمل قوات الدفاع على كفالة أن يتلقى الأفراد الذين يعملون لدى بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حول العالم تعليمات مفصلة عن الالتزام بحقوق الإنسان، خاصة بالنسبة للأقليات والنساء، وعن مسائل الوعي الثقافي، وقواعد السلوك بالنسبة للبعثات التي يعملون بها وسلوكهم الفردي على السواء.

١٧ - وقد شكلت ناميبيا عنصراً محورياً في اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يتناول أموراً، منها تشجيع مشاركة النساء في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. واضطلعت ناميبيا أيضاً بدور مهم في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي جرى خلاله اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وعلاوة على ذلك، تؤيد ناميبيا حملة الأمين العام المعنونة "متحدون لإنهاء العنف ضد المرأة".

(هـ) تعزيز منظومة هيئات معاهدات حقوق الإنسان

١٨ - تعتقد ناميبيا اعتقاداً راسخاً بأن هيئات رصد تنفيذ المعاهدات تضطلع بدور محوري في تشغيل النظام الدولي الرامي إلى حماية حقوق الإنسان. إن تزايد عدد هيئات المعاهدات وعدد التصديقات على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان يضع تحديات أمام مدى اتساق تلك المؤسسات وكيفية عملها. ولذا تواصل ناميبيا السعي مع الدول الأعضاء، وغيرها من الجهات المعنية، نحو المساعدة على تعزيز هيئات المعاهدات.

مساندة حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الوطني

١٩ - ستواصل ناميبيا ترسيخ ما تبذله من جهود سعيها إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الآليات الوطنية القائمة تحقيقاً لهذا الهدف، بما يشمل وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان.

٢٠ - وستتعاون ناميبيا تعاوناً تاماً مع آليات مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك مع المقررين الخاصين، من خلال الرد فوراً وبشكل موضوعي على رسائلهم، وكذلك تيسير تنفيذ ما يقدمونه من طلبات لزيارة البلد.

٢١ - وستظل ناميبيا ملتزمة بتنفيذ ما أيدته من توصيات خلال الدورة الأولى من عملية الاستعراض الدوري الشامل، والذي يزيد على ٨٠ في المائة من تلك التوصيات، التي تتضمن أمورا منها تعزيز الجهود المبذولة صوب سن تشريع عن الاتجار بالبشر، وكذلك زيادة حجم الجهود الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة. ولذا تتطلع ناميبيا إلى المشاركة في الدورة الثانية من عملية الاستعراض الدوري الشامل بصورة منفتحة وشفافة بهدف تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تلك المجالات وغيرها.

٢٢ - وصدقت ناميبيا على معاهدات حقوق الإنسان الأساسية الصادرة عن الأمم المتحدة، وتتعهد بدقة بالتزاماتها إزاء عدة معاهدات منها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وكذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٣ - ويجري تناول مسائل حقوق الإنسان في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي على السواء. وتُدرج أيضا حقوق الإنسان كبنء بارز في جميع مستويات التدريب الذي تتلقاه قوات الشرطة والدفاع. وتلتزم ناميبيا بمواصلة مساندة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان داخليا لدى جميع شرائح المجتمع، بهدف التوعية بحقوق الإنسان واحترامها.

٢٤ - وتلتزم ناميبيا التزاما تاما بإقامة الديمقراطية التعددية في المجتمع. وتتجسد في دستور جمهورية ناميبيا الأهمية التي توليها لهذا الدور البالغ الأهمية.

الخاتمة

٢٥ - إن التزام ناميبيا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان هو مبدأ تركز عليه سياستها الخارجية. ويتأصل في تجربتها التاريخية التزامها العميق بأهمية ضمان الحقوق والحريات الأساسية للجميع. وتعتقد ناميبيا اعتقادا راسخا بأن ثمة حاجة إلى التشارك في بذل جهود تستهدف النهوض بتلك القيم المحسدة في صميم ميثاق الأمم المتحدة. إن انضمام ناميبيا كعضو في مجلس حقوق الإنسان سيمكنها من الإسهام بشكل إيجابي في تلك الجهود.